أساليب تقدير الايرادات

ان اسلوب تقدير الايرادات يتم بطريقة الية على ضوء الايرادات الفعلية للسنة المالية قبل الاخيرة ، او قد يتم عن طريق المتوسطات ويتم حساب هذا المتوسط بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات الايرادات على حدة وفي ظل هذين الاسلوبين يتم تعديل البيانات زيادة او نقصاً في الظروف المتوقعة للسنة التالية وقد تكون هذه الاساليب غير موضوعية كونها لاتستند الى دراسة لطبيعة كل ايراد وتوقيت تدفقه واحتمال تحصيله ونقطة الاعتراف به محاسبياً هل عند الاستحقاق ام عند التحصيل لهذا نعتقد ان الطريقة المثلى هي طريقة التقدير المباشر اذ يقدر الايراد وفقا لكل نوع على حدة على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المتوقع ان تسود السنة المالية التالية .

وكذلك تظهر اهمية الرقابة على الايرادات في كونها مصدر لتمويل النفقات والقصور في عملية التحصيل خلال العام تؤدي الى تعطيل انجاز الاعمال نتيجة نقص النقدية اللازمة وعلى العكس فان فعالية عملية تحصيل الايرادات تقلل من الاعتمادات على القروض خلال العام

التطورات التي طرأت على الموازنة العامة لتقدير النفقات والايرادات

لقد تطور اسلوب تقدير النفقات نتيجة للتطور الذي طرأ على وظيفة الموازنة وأسس تبويبها وهنا نميز بين الانواع ادناه التي استخدما في اقدير النفقات

١-موازنة البنود (الموازنة التقليدية)
٢-موازنة البرامج والاداء
٣- نظام الموازنة والتخطيط والبرمجة
٤-الموازنة الصفرية

وسنوضح ادناه كل نوع مما ورد اعلاه بشيئ من التفصيل

- موازنة البنود (الموازنة التقليدية)

وفق هذا الاسلوب يتم اعتماد تقديرات السنة التالية في ضوء متوسط نفقات السنوات الثلاثة السابقة مع تعديل هذا المتوسط زيادة او نقصاً استناداً للمتغيرات المتوقع ان تسود في السنة التالية مثل زيادة حجم العمل او الارتفاع في مستوى الاسعار ولذلك يطلق عليها الموازنة المضافة وقد اقتصر هذا الاسلوب بالاهداف التقليدية للموازنة وهي الرقابة المالية والتشريعية على الاموال فقط

اهم الانتقادات الموجهه الى هاذا النوع

أ ـ ان الاعتماد على موازنات السنوات السابقة كاساس لاعداد الموازنة الحالية يعني ضمناً دقة تلك الموازنات ومثل هذا الافتراض غير مقبول عملياً او علمياً ولايوجد دليل على صحته بل هناك احتمال لانتقال الاخطاء من سنة لاخرى

ب ـ يحرص المدراء عند وضع تقديرات الموازنة على اضافة نسبة الى متوسط السنوات السابقة وهم عندئذً لايحتكمون الى اي معايير موضوعية ولكن يسعون دائماً الى زيادة التقديرات اخذين بنظر الاعتبار ان السلطة العليا سوف تخفضها

ج ـ عدم ربط النفقات بالبرامج يحول دون تحليل تكلفة ومنفعة كل برنامج ومن ثم لاتتوافر المعلومات التي تمكن من المفاضلة بين البرامج البديلة او بين اساليب عمل البرامج

د ـ لاتتوفر معلومات عن اثر استبعاد البرامج او تخفيض تمويل بعض البرامج الاخرى وتحويل تخصصاتها الى برامج اكثر نفعاً

هـ ـ يحرص المدراء على انفاق الموارد غير المصروفه قرب نهاية كل سنة بطريقة غير ملائمة وغير ضروريه حتى يتجنبوا تخفيض الاعتمادات في السنة التالية

- موازنة البرامج والاداء

تركز معظم مفاهيم موازنة البرامج والاداء على الانشطة التي تقوم بها الوحدات الحكومية وليس على وسائل تنفيذ الانشطة كما هو الحال في الموازنة التقليدية كما انها تركز على الربط والتنسيق بين البرامج في الوحدات الحكومية وبين الاهداف العامة للدولة وخاصة في الدول التي تعتمد على الاقتصاد الموجه ويتم ذلك بتقسيم الموازنة العامة للدولة الى موازنات فرعية على مستوى الوحدات الحكومية الاصغر حجماً والتي تقوم بتنفيذ البرنامج بشكل كامل اوجزء منه وبالنتيجة تقسم البرامج الى مجموعة من الانشطة التي تترجم الى وحدات اداء

اهم خصائص موازنة البرامج والاداء:

- تحديد الاهداف القومية وترتيب اولوياتها
- ترجمة الاهداف في شكل برامج
- المفاضلة بين البرامج البديلة باستخدام اسلوب تحليل التكلفة والمنفعة لاختيار احسن البدائل
- تصميم خطة لكل برنامج على مدى عدة سنوات
- صياغة الاحتياجات السنوية لكل برنامج في شكل موازنة

اهم الانتقادات الموجهه لهذه النظرية :

١-أن الموازنة تعتبر محصلة لدراسات اقتصادية سابقة يتم بموجبها اقرار خطة طويلة الاجل في ضوء الاهداف القومية المطلوب انجازها بواسطة التنظيمات

٢-ان برمجة الاهداف جعلت البرامج محوراً اساسياً للتقدير والمفاضلة واتخاذ القرارات بصرف النظر عن المستويات الادارية التي تهتم في تنفيذ البرامج

٣-بالرغم من شمولية هذا النظام الا انه لم يحقق الاهداف المرجوة ويرجع ذلك لعدة اسباب اهمها كبر حجم واتساع نطاق التنظيمات الحكوميه وتعدد البرامج التي تنجزها

٤-يركز هذا النظام على البرامج الجديدة التي تنفذ لاول مرة او التوسع في البرامج القائمة وهو في ذلك لايفيد في اعداد تقديرات الموازنة المتعلقة بالبرامج الجاري تنفيذها

- نظام الموازنة والتخطيط والبرمجة

هي منهج علمي لاتخاذ القرارات يمكن من قياس التكلفة والعائد للنفقات البديلة للموارد الاقتصادية وتشجيع استخدام المعلومات بصفة مستمرة ومنتظمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وتدبير الاموال في الوحدات الحكومية للدولة ويعتمد هذا النظام على الربط والتكامل بين ثلاثة عوامل رئسية هي :

أ ـ الاهداف المطلوب تحقيقها (التخطيط)

ب ـ وسائل تحقيق الاهداف (البرامج والانشطة)

ج ـ الاموال المتاحة لتمويل البرامج والانشطة (الموازنة)

ان اول من استخدم هذا النظام هي وزارة الدفاع الامريكية سنة ١٩٦١ وفي عام ١٩٦٥ تم تطبيقه في كافة القطاعات الحكومية المركزية والمحلية وبتوصية من الرئيس الامريكي جونسون .

ويرتكز هذا النظام على مقومات اساسية هي :

أ ـ صياغة الاهداف

ب ـ تحديد البرامج وتقييمها

ج ـ تحديد المسؤوليات

د ـ وضع معدلات ومؤشرات للاداء

هـ ـ كفاءة الموارد البشرية

قد واجه هذا النظام عدة انتقادات بعد تطبيقه رغم المزايا الذي حققها على المستوى النظري وان اهم عيوب هذا النظام هو :

أـ صعوبة تحديد الاهداف وصياغتها

ب ـ بالرغم من الكثير من القرارات يتم اتخاذها من خلال الموازنة الا ان التطبيق العملي أتسم بالفصل بين التخطيط والبرمجة والموازنة واعتبار الموازنة هي المرحلة الاخيرة

ج ـ عدم وضوح اساليب التقييم في المستويات الادارية الدنيا

د ـ لم يتم تقييم النظام البرامج والانشطة الجارية او السابقة وانما يقتصر على تقييم الانشطة الجديدة

هـ ـ لايناسب هذا النظام جميع اوجه النشاط الحكومي

و ـ صعوبة قياس الاثار غير المباشرة للبرامج والانشطة الحكومية